

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

2 - قال صاحب الجواهر (قدس سره): «إنَّما الكلام فيمن اتصل سفهه ببلوغه فإنَّ ظاهر المصدِّف وغيره ممن أطلق كاطلاقه أنَّ ولايته للحاكم أيضاً... إلَّا أنَّ ذلك كله كما ترى، ضرورة اقتضاء الاستصحاب ثبوت ولايتهما التي هي المنساقه من آية الایناس المحكي تفسيرها عن الباقر (عليه السلام) بالعقل واصلاح المال وعن الصادق (عليه السلام) بحفظ المال ومن خبر هشام بن سالم عن الصادق (عليه السلام) وإن احتلم ولم يونس منه رشداً وكان سفيهاً فليمسك عنه ماله وليه، إذ لا ريب في ظهورهما في ارادة الولي قبل البلوغ سواء كان الأب أو الجد أو الحاكم أو غيره... وتوقَّف الحجر على السفه ورفع على الحاكم... لا يقتضي ثبوت الولاية للحاكم في المال» ([982]). قال الإمام الخميني (قدس سره): «الولاية على السفه للأب والجدَّ ووصيَّهما إذا بلغ سفيهاً وفيمن طرأ عليه السفه بعد البلوغ للحاكم الشرعي» ([983]). 4 - قال المحقق الخوئي (قدس سره): «الولاية في مال الطفل والمجنون والسفيه إذا بلغوا كذلك للأب والجد له، فان فقد فللوصي إذا كان وصياً في ذلك فان فقد فللحاكم. وفي مال السفه والمجنون اللذين عرض عليهما السفه والمجنون بعد البلوغ فالمشهور أنَّ الولاية للحاكم...» ([984]).